مقومات تطوير البحث العلمي داخل الجامعة الجزائرية

د. بن ورقلة نادية
جامعة الجلفة

ملخص :-

ومما لاشك فيه أن من أهم مقومات البحث العلمي والتطوير توفر حرية أكاديمية مسؤولة عن مقاربة مشكلات المجتمع، كما يحتاج البحث العلمي الرصين للدعم المادي والمعنوي الكافي، كما يحتاج إلى المتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة، والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة، والخدمات الإدارية المساندة، فبهذه الشروط تمكنت البحوث العلمية في جامعات الدول الغربية من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية، ونظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. والناظر لوضع البحث العلمي في العالم العربي يلاحظ أن هناك الكثير من العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي وتحد من أدائه لدوره المتوقع منه، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية والتطور في هذا الجزء من العالم.

-الكلمات المفتاحية : البحث العلمي، نماذج جديدة للبحوث والتحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية،العالم العربي .

-Abstract:

There is no doubt that one of the most important elements of scientific research and development is to provide academic freedom. This latter addresses the variuous problems of a society. Undoubtedly, Scientific research requires financial and moral support. It also requires the necessary models of modern technologies, laboratories, appropriate scientific centers and supportive administrative services. The developed scientific research participated in making the universities of the West a successful model of educational programs, and their administrative, economic and social systems.

However, in the Arab region there are many obstacles and difficulties hindering the scientific research and limiting its performance, and thus affected its development in this part of the world.

Keywords: Scientific research, new models of research, administrative, economic and social challenges, Arab world.

مقدمة :

أصبح معلوماً أن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، كما أن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية ولذلك عادة ما توصف الجامعات بأنها مراكز إشعاع حضاري وعلمي للإنسانية جمعاء، علاوة على أن الجامعة لا يمكن لها أن تعيش في برج عاجي ومنعزلة عن المجتمع .

واقعنا يؤكد على أننا لسنا بمقربة من "اقتصاد المعرفة" وما نحتاج إليه أولا هو الولوج في "اقتصاد التعلم" حيث يصبح الابتكار سمة من سمات الجامعة ، والاستثمار في العقول سياسة من سياسات الدولة واستيعاب الإنتاج المعرفي صفة من صفات المجتمع. والابتكار يمكنه أن يكون المحرك الذي بمقدوره أن يقود بيئة المعرفة المحلية إلى اقتصاد المعرفة، ومن ثم فانه من الضروري أن يساعد نظام جامعي مبني على تشجيع الابتكار في تطبيق المعارف العالمية لحل المشكلات المحلية.

والجزائر من تلك الدول التي تحاول أن تجعل من البحث العلمي وسيلة لرقي المجتمع وتطويره وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع، ورفع التحديات التي يفرضها الواقع المحلي المتردي والواقع العالمي الضاغط الذي يريد أن يفرض سياسته، ويجعل من دولة مثل الجزائر تابعة وغير مستقلة اقتصاديا وثقافيا.

والبحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردوده، و رغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، ويستمر معها الإنفاق العشوائي، كالإنفاق الموجه للمخابر ووحدات وفرق البحث دون أية نتائج تعود على التنمية، بل يستفيد منها بضعة باحثين فقط، إذ يقتصر دورها على إجراء بعض الدراسات البسيطة، مثل التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد .

إن الجامعات تعتبر في ضوء الاقتصاديات الجديدة مصانع معرفة تنتظر الانتقال إلى السوق، كما أن تدفق المعرفة هو الذي يقود إلى الابتكار اخذين بعين الاعتبار عملية نقل المعرفة التي تعتبر عملية معقدة تنطوي على كثير من العوامل المحلية والعالمية و التي لا تعتبر بحد ذاتها محفزا للنمو الاقتصادي. والجامعة بإمكانياتها المتواضعة لا تستطيع إلا تقديم خدمات استشارية وطبية وسلع بسيطة للاقتصاد المحلي، ولكي تتمكن من لعب دور اكبر في الاقتصاد والمجتمع لابد من استثمار هائل في البحث العلمي وفي تطوير قابلية أعضاء الهيئات التدريسية في الابتكار .

-مفهوم البحث العلمي :

بدايةً لابد من ضبط مصطلح البحث العلمي ومفهومه، حيث أن هناك عدة تعريفات تختلف باختلاف الباحثين، حيث يعرفه أحدهم:" هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها "[1] ، فالبحث العلمي هو نشاط وإجراءات لحل المشاكل وسبر الأغوار المجهولة وتقريبها للناس، حيث أن هناك علاقات بين مختلف الظواهر التي نعالجها ينبغي كشفها بانتظام لكي نتحكم في هذه الظواهر ونستغلها لغرض الإفادة وحل المشاكل.

كما يتم تعريف البحث العلمي حسب باحثين آخرين بأنّه:" الفحص الدقيق والمنظم بهدف اكتشاف حقائق ومعلومات أو علاقات جديدة وتفسير هذه الحقائق والمعلومات، و تطوير المعرفة الحالية والتحقق منها من خلال تعديل القوانين أو النظريات القديمة في ضوء الحقائق والمعلومات الحديثة و هذا من خلال البحث المستمر عن المعلومات والسعي وراء المعرفة بإتباع أساليب علمية مقننة"[2].

فالبحث العلمي مبدأه هو الكشف والتحقق والتحري حول المعرفة ابتداءا من معارف سابقة، وكشف لعلاقات بين الظواهر ومحاولة تقنينها والتحكم فيها وهدف البحث هو الإتيان بالجديد من الأساليب والحقائق .

-واقع البحث العلمي بالجزائر:

لم يكن هناك بحث علمي حقيقي بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي حيث لم يكن للجزائر بعد استقلالها ميدان بحث سوى تلك المعاهد والمراكز التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، كما كان عدد الأساتذة والباحثين والطلبة قليلا جدّا، ففي سنة 1963 لم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة في ذلك الوقت سوى 93 شهادة تخرج.

كما استعانت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال بالخبرة الفرنسية في البحث العلمي، بنية تكوين باحثين يحملون على عاتقهم تكوين باحثين جدد، فقد كانت الإمكانات في ذلك الوقت قليلة تحتاج إلى عقود حتى يتطور النشاط البحثي ويبعث إلى الحياة، فقد سجّلت الجزائر تأخّرا كبيرا مقارنة بنظائرها من الدول الأوروبية والغربية في ميدان البحث العلمي بعد الاستقلال مباشرة.[1] و رغم ما حققه التعليم العالي من انجازات ومساهمات في جميع المجالات إلا انه أضحى يعاني من أزمة متعددة المظاهر هي نفسها تقريبا الموجودة على امتداد ساحات عربية عديدة[2].

هذا و من أهم ملامح هذه الأزمة الاهتمام والتركيز على العملية التعليمية وإهمال الاهتمام بالبحث العلمي، الاهتمام بتوظيف مدرسين عوض التركيز على توظيف باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي، غياب خطة للبحث العلمي وضعف ميزانية البحث العلمي عدم تخصيص وقت محدد للبحث،عدم توجيه البحث العلمي لمعالجة مشاكل المجتمع ، فالبحث العلمي هو عبارة عن دروس نظرية تلقى على الطلبة في الجامعات، وغيرها كثير، وتؤشر على وجود أزمة في مجال البحث العلمي .

ومن المؤكد أن أزمة البحث العلمي تؤثر سلبا على دور الجامعة في أداء وظيفتها وتحقيق أهدافها وفي تنمية المحيط ، كما تؤثر بذلك على دور الجامعة في خدمة المجتمع. ومن أهم العوامل المؤثرة سلبا على تحقيق الجامعة لوظيفة البحث العلمي وجود معوقات ومشكلات تعيق أساتذة الجامعة والجامعة لوجود العديد من المشكلات والصعوبات التي تعيق مسيرة البحث العلمي، وتعطل حركة البحث، وتحرم المجتمع من وسيلة التنمية والرقي وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية .

يحتاج البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي إلى إستراتيجية علمية واضحة المعالم، وقابلة للتطبيق

و إدارة سياسية داعمة، تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات، كما يحتاج إلى إدارات جامعية مؤهلة أكاديمياً وقيادياً،كما يحتاج إلى علماء مبدعون في ميادينهم، مدركون لأوضاع أوطانهم وحاجاتها، قادرون على تقصي كل ما هو حديث من خلال طرح الأسئلة، وتلقي الأجوبة. فالبحث العلمي باختصار هو الطريق إلى مواكبة العصر في جميع الميادين تتولاه مراكز ومجالس للبحوث العلمية الاقتصادية ، الصناعية ، الزراعية ، الصحية ، السياسية والاجتماعية،تكون الجامعة هي النبع الذي يرفد من جميع هذه المراكز والمجالس.

ولقد أوضح الدكتور عمار بوحوش [1] في محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفة والبحث العلمي بالجلفة، أزمة البحث العلمي في الجزائر وحددها في التالي: المشكل الأول ينبع من التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة ، أما المشكل الثاني فيكمن في عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث، حيث قلة الحرص والمتابعة من طرف المسئولين عن القطاع لنشاطات البحث و كذا عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث، بعد أن أصبحت الجهة المركزية هي التي تمول البحث وتفرض شروط الصرف، بالإضافة إلى سوء التنظيم والتسيير ،حيث اللامبالاة في التوظيف وعدم التقيد بتقنيات الاختيار حسب التخصص،قلة المؤطرين الأكفاء،قلة الوعي بالبحث العلمي و عدم وجود ميزانيات لنشر المجلات العلمية .

إن البحث العلمي في الوطن العربي عامة يواجه عدة صعوبات ومشاكل وعقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة ،و لقد حددت الباحثتين سامية عزيز و باية بوزغاية[1] العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في الوطن العربي في الآتي:

1.التقليل من قيمة البحث العلمي: بعض الإدارات في الدول العربية لا تعي قيمة البحث العلمي، وتراه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

2.نقص التمويل: هناك نقص في تمويل البحث العلمي، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة

3.الفساد الإداري: تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث.

سرية الأرقام: عدم تزويد الباحث بالأرقام والإحصائيات الرسمية وإحاطتها بالسرية .. 4

5.صعوبة الحصول على المعلومات: صعوبة الوصول إلى بعض أوعية المعلومات ، مثل حجب بعض مواقع الانترنت .

6.الصعوبات الميدانية: وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه.

7.نقص المصادر العلمية:نقص المصادر العلمية الكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الالكترونية.

عدم جدية البحوث:عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية ..8

هدف البحوث: معظم البحوث تتم بهدف الترقية العلمية ..9

بحوث الرفوف: معظم البحوث لا يتم الإفادة منها مما يعني الجهد الذي بذل في البحث والدراسة..10

11.احباطات الباحث:عدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للاحباطات التي يواجهونها.

و يوضح محسن الندوي ابرز أسباب ملامح ضعف البحث العلمي وكفاءته فيما يأتي[1]:

-حالة الفقر العامة في اغلب المجتمعات العربية، فالفقر بطبيعته يجبر الإنسان على التفكير بلقمة العيش فقط، فهي تحصره في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية.

-ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية .

-الاستبداد السياسي المتمثل بفقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة العامة

-غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع.

إن الدول السائرة في طريق النمو ومنها الدول العربية تعاني العديد من المشاكل التي تحول بينها وبين التقدم والرقي، بسبب قلة الاهتمام بالبحث العلمي، مما جعل البحث العلمي يتخبط في مشاكل متنوعة، جعلته بعيدا عن تحقيق الجودة المرغوبة التي هي ضمان للتنمية والتطور فالوظيفة الأساسية الثانية للجامعة هي البحث العلمي، باعتباره وسيلة أساسية للتنمية والتطوير والتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، لذا اهتمت به الدول المتقدمة فوفرت الشروط اللازمة للبحث في الجامعات واهتمت بالباحثين وأخذت بأفكارهم ونتائج أبحاثهم فارتقت تلك المجتمعات ونمت وتطورت .

ويذكر **عبد الله زلطة**[1]أن أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه البحث العلمي، بالدول العربية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية يمكن حصرها في ما يلي:

1- الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي وأهميته، إذ لا يزال الكثيرون ينظرون إلى البحث على أنه نوع من "الترف" وليس ضروري لتقدم المجتمع.

2 - سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي، وعدم اهتمام معظم مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين، سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس، أو على مستوى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

3- الاستخفاف بأهمية البحث العلمي، والسخرية من جهود المشتغلين في هذا المجال وعدم إعطائهم المكانة اللائقة التي يستحقونها من تقدير وتكريم.

4- هناك العديد من القيود التي توضع أمام الباحثين، سواء بمنعهم من الاطلاع على المراجع في المكتبات الجامعية إلا برسوم عالية لا يقدرون عليها، أو بعدم إتاحة ما يرغبون الاطلاع عليه من مراجع ودوريات بسهولة ويسر دون عناء، مما يثبط همة الكثيرين منهم، إضافة إلى إهدار الوقت والجهد في البحث عن المعلومات والبيانات اللازمة.

5. - سيطرة المعتقدات والعادات البالية على شرائح عديدة من أفراد المجتمع الذين يخشون التعاون مع الباحثين، خاصة في مجال البحوث الميدانية، إما لقناعة هؤلاء المبحوثين الذين يمثلون الرأي العام، بعدم أهمية آرائهم التي يمكن أن يحتويها أي بحث علمي، أو لخوفهم من التعرض للمسائلة والعقاب إذا هم تعاونوا مع الباحث دون موافقة رؤسائهم في العمل.

6. - صعوبة قياس الرأي العام في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وذلك لصعوبة توافر مقومات هذا الرأي العام بمفهومه العلمي.

7- تفتقر معظم الدول النامية، وفى مقدمتها الدول العربية، لمراكز بحوث الرأي العام، إذ لا تتم الموافقة على إنشاء مثل هذه المراكز المتخصصة بسهولة ويسر، كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تشجع إنشاءها، ويسترشد صناع القرار بنتائج وتوصيات بحوثها.

8- لا يوجد تعاون كاف بين الأكاديميين والممارسين، وغياب لغة التفاهم المشترك بين الجانبين، إذ نادراً ما تنفق إحدى الوزارات أو المؤسسات أو الشركات على بحوث تطبيقية، أو تستعين أو تسترشد بنتائجها وتوصياتها.

9 - بطئ الباحثين، خاصة في المجالات الاجتماعية ، في الوصول إلى نتائج ذات دلالات تفيد المخططين والممارسين الذين يحتاجون إلى نتائج سريعة تفيدهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وممارسة العمل اليومي بما يحتويه من مشكلات وقضايا.

10- اتجاه بعض الباحثين في المجالات الاجتماعية والإعلامية، إلى استخدام الأساليب النمطية في معالجة بعض المشكلات البحثية والتصدي لها كما هي، دون التعمق في تحليلها والوصول إلى جذورها وقصر المعالجة على الجوانب السطحية، مما يؤدى إلى الوصول لنتائج لا يعتد بها.

11 - عدم استغلال طاقات الشباب الطموح ممن لديهم أفكار مستحدثة، في معالجة مشكلات بحثية يشهدها القرن الجديد، والخشية من اقتحام المشكلات الواقعية بفكر بحثي حر قوي ، لتشخيص الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وتحديد العلاج المناسب لها.[1]

يعتقد بعض المسؤولين وصناع القرار في الوطن العربي بأن البحوث في المجالات الاجتماعية والإعلامية تأتي في مرتبة متدنية ، ولا تحتل تلك الأهمية والمكانة التي تحتلها البحوث في مجال العلوم الطبيعية ، رغم أن التقدم في المجالات الاجتماعية والإعلامية والثقافية والإنسانية والحضارية ، لا يقل أهمية عن التقدم المادي ، خاصة في المجتمع العربي صاحب الحضارة العريقة التي تمتد جذورها إلي آلاف السنين.

-صعوبات تتعلق بالجوانب المنهجية:

هناك صعوبات ومشكلات تتعلق بالجوانب المنهجية المستخدمة في البحوث الاجتماعية بصفة عامة وبحوث الإعلام والرأي العام بصفة خاصة ،وقد حددها بعض أساتذة مناهج البحث والخبراء فيما يلي :

أ. قصور مجال العلوم الاجتماعية في بلورة نظريات خاصة به حتى نهاية القرن العشرين

مع تشابك علوم متعددة في نطاقه ، مما يجعله يعتمد علي التطورات النظرية في هذه العلوم .

ب. صعوبة قياس تأثير الإعلام في الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها نظرا لتداخل عدة عوامل ومتغيرات في إحداث هذه الظاهرة وفي التأثير في فاعليتها.

ج ــ صعوبة إجراء بعض التجارب سواء العملية أو البيئية في مجال العلوم الاجتماعية بعكس الحال في العلوم الطبيعيــة ، نظرا لتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تصل إلى حد الاستحالة في بعض الحالات في ضبط هذه المتغيرات والتحكم في أكبر عدد منها .

هــ - عدم استخدام المناهج المختلفة في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ،والاقتصار على استخدام منهج واحد ، ما يؤدى إلي احتمال عدم إمكانية التوصل إلى المعلومات الصحيحة ،وصعوبة التأكد من صحتها وصدقها ودلالتها .

وــ عدم توفير مقاييس دقيقة يمكن استخدامها في البحوث الاجتماعية بصفة خاصة ،

زــ الأخطاء التي يحتمل أن تنتج ، إما من تحيز الباحثين أو التفسير الخاطئ للمعلومات والبيانات والنتائج.

ط-النقص الواضح في العديد من البيانات والإحصائيات وعدم كفايتها.

ى-الحاجة إلى إجراء بحوث اجتماعية بطريقة مستمرة وإعادة تطبيقها كل فترة زمنية، نظراً لعدم ثبات نتائج هذه البحوث لفترة طويلة وتأثرها بالمتغيرات العديدة التي تحدث في المجتمع . [1]

-المعوقات العلمية :

وتتجلى في ضعف التعاون والتنسيق البحثي، فكلٌ يدخل البحث العلمي بمفرده، فرداً أو جماعة أو مركزاً أو جامعــة أو دولة، ويمكن تلخيص أهم المعوقات للتعاون في إحدى مجالات البحث العلمي فيما يأتي :

-عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.

-ضعف المخصصات التي يتم رصدها في موازنات بعض الدول العربية.

-هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر الغير مدربة.

-ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول.

-عدم معرفة أهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.

و في تحليله لواقع منظومة البحث العلمي في الوطن العربي توصل الباحث (محمد عبد حسين الطائي) إلى الاســتنتاجات التالية : [1]

1.ضعف البنية التحتية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وغياب الإطار المؤسسي الذي يملك صــلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث .

2.غياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي التي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محــددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث.

3.تدهور القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، إلى جانب غياب الضمير وضعف روح البحث.

4.الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين.

ويمكن تلخيص ما نتج عن الحراك العلمي البطيء السالف الذكر فيما يلي: [2]

-ضعف وقلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .

-قلة عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .

-ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.

-غياب الهيئات المتخصصة في تثمين نتائج البحث والتطوير داخل مؤسسات البحث وكذلك تنشيط العلاقات بين البحث والتطوير والقطاع الاقتصادي .

إن البحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردوده، و رغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، ويستمر معها الإنفاق العشوائي، كالإنفاق الموجه للمخابر ووحدات وفرق البحث دون أية نتائج تعود على التنمية، بل يستفاد منها بضعة باحثين فقط، ويقتصر دورها على إجراء بعض الدراسات البسيطة، وعلى التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد وملامح ضعف البحث العلمي كثيرة ومتعددة تمس كل الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي.

يرى الباحثان "الطاهر هارون" و " فطيمة حفيظ" أن البحث العلمي وتطويره في الجزائر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط نختصرها فيما يلي: [1]

-إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتشجيع على إنشاء وحدات ومخابر للبحث في المؤسسات المنتجة عمومية أم خاصة.

-الدعوة إلى إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للاقتصاد قصد تشجيع عملي تثمينا لنتائج البحث العلمي .

-تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة وتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير عن طريق منح الحوافز المالية.

-الإسراع في إصدار قانون خاص بالباحث، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع مادي ومعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين، وتقديم المساعدة المعنوية للباحثين من أجل نشر بحوثهم .

-وضع الإطار الملائم لمساعدة هيئات البحث والباحثين على إنشاء المؤسسات المبدعة مع دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث وإصدار تشريعات حول الملكية الصناعية.فحسبما نرى فإن البحث العلمي في الجزائر لا يزال تنقصه العديد من الإجراءات سواءا على صعيد الإمكانات البشرية أم المادية، وكذلك ضعف في الخطط والبرامج وعدم وجود تنسيق وتثمين للنتائج المتحصل عليها من طرف الباحثين.

لقد قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بمجهودات هائلة ضمن إطار البحث العلمي ومحاولة تطويره، فلاحظنا عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم، وعدم وجود إرادة جادة وحقيقية للحاق بالأمم المتطورة، فجودة البحث تعني جودة الإنتاج، لكن الجزائر يلاحظ عليها أنها دولة مستهلكة أكثر منها دولة منتجة، وذلك راجع لضعف في تثمين نتائج البحث، وعدم وجود بحث حقيقي يحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

-المقترحات والتوصيات :

.إعادة النظر في وحدات ومخابر ، وفرق البحث، وإجراء دراسة معمقة لنتائج نشاطاتها الفائدة منها هي إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث، ولإمكانيات البحث ومناخه،وللإنفاق، والتحفيز على البحث.

.إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج، مع إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني..

وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها ..

.الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة لتمويل البحث.

.الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي (الاقتصادي، والاجتماعي...)في الجزائر، ونخص بالذكر في هذا الإطار ظاهرة العولمة، الخوصصة، ثورة الاتصالات، والتقدم العلمي والتكنولوجي"[1].

اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني ..

.وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها .

.الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة لتمويل البحث.

.الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي (الاقتصادي، والاجتماعي...)في الجزائر، ونخص بالذكر في هذا الإطار ظاهرة العولمة، الخوصصة، ثورة الاتصالات والتقدم العلمي والتكنولوجي"[1].

لقد تفطنت الدولة الجزائرية إلى التغيرات التي حدثت بالعالم ومن حولها وبالتالي خلصت إلى فكرة مفادها أن البحث العلمي لا يمكن أن يكون ناجعا إلاّ إذا أخذ في حسبانه المتغيرات الدولية، ولهذا ينبغي إيلاء أهمية لمشاريع على مشاريع بحثية أخرى، و مراعاة الدقة والوضوح في هذا الجانب، مع أن البحث العلمي يتماشى مع كل القطاعات الأخرى ويؤدي وظيفة مكملة لحل مختلف المشاكل التي تواجهها أنساق الدولة الجزائرية. فلقد أصبحت الجامعة الجزائرية تعقد عدة شراكات اقتصادية مع مؤسسات عملية، وبالتالي انتقلت الجامعة الجزائرية من مرحلة النظريات إلى حدود التطبيق والإفادة الميدانية، من خلال العمل على تحصيل الأموال لدعم الدولة من جهة، ودعم مشاريع أخرى إضافية.

تقترح الباحثة " نجاة عبو" مجموعة من المقترحات للنهوض بالبحث العلمي الأكاديمي في الجزائر، وهي:[1]

1.على المؤسسات التعليمية إجراء مراجعة شاملة لواقعنا التعليمي والتربوي بدءا بالأسرة ثم المدرسة، ومن ثم الجامعات بكل ما تتضمنه من بنى تحتية وأساليب تربوية، وقوى عاملة لتحقيق أهداف الجامعة من إعداد الطلبة والبحث العلمي.

2.على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة رسم السياسات ووضع الخطط عبر هيئات استشارية علمية تخصصية تساهم في حل المشكلات التي تعاني منها البحوث العلمية الأكاديمية.

3.زيادة نسبة المبالغ التمويلية الخاصة بالبحث العلمي،مع ضرورة أن تعمد الدولة الجزائرية إلى الاقتداء بالدول المتقدمة، وتخصيص أموال معتبرة للبحوث العلمية.هذا و يشير الباحث فلوح أحمد إلى عناصر مهمة يمكن من خلالها التخلص من مشكلات البحث العلمي و المتمثلة في [2]:

-العمل على حل ومعالجة مختلف المشكلات مهما كان نوعها و التي تعيق مسار البحث العلمي.

-استغلال المخابر ووحدات البحث في تشخيص واقع البحث العلمي وتحديد مشكلاتها، من خلال وضع الإجراءات للنهوض بالبحث العلمي.

-إعادة النظر في وحدات ومخابر البحث، وفرق البحث، وإجراء دراسة معمقة لنتائج نشاطاتها وفائدتها قصد إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث، ولإمكانيات البحث ومناخه،وللإنفاق، والتحفيز على البحث.

-إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

خاتمة :

يمكن للجامعات أن تصبح مؤسسات لتوفير هذه الكوادر بما يعود من فوائد كثيرة على المجتمع إذا ما تبنت إستراتيجية جديدة في التعامل لزوما ووجوبا مع الوظائف الموجودة في الواقع والإسهام بإصرار، ولكن يبقى المشكل الأساس في تأهيل كوادر لشغل هذه الوظائف .

إن احتياجات المجتمع، تعمل مجتمعة على إغراق السوق بقوى عاطلة في الوقت الذي يبقى فيه المجتمع بحاجـــة كـــبيرة لخريجين في اختصاصات كالطب والهندسة وفروع أخرى كاللغات العالمية الحية وتكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر دعامة أساسية من دعائم اقتصاد المعرفة.

إن حاجة المجتمع اليوم هو لخريجين يحملون تعليما وتدريبا يتسم بالمرونة ويمنحهم القابلية على الابتكار والتجديد المستمر في عالم سريع التغيير ويعلمهم كيف يمكن تجديد معارفهم وكيف يمكن استخدامها لحل المشاكل التي تواجههم عن طريق البحث. وحاجة المجتمع اليوم تكمن أيضا في تحسين مخارج البحث العلمي والإبداع والابتكار كعوامل أساسية في إنتاج المعرفة لتطوير الموارد وخلق معارف جديدة بأكثر كفاءة . ليستطيع بذلك البلد دخول مجتمع المعرفـــة والارتقـــاء إلى مصاف الدول المتطورة

ذلك أن مستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا وقاعاتها الدراسية ومخابرها ومعاملها، لأن مخرجات مؤسسات التعليم العالي توصف على أنها مدخلات التنمية. لذا أردنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية وحتمية مواكبة أداء مؤسســـات التعليم العالي لاقتصاد المعرفة والتأكيد على ضرورة تحول الجامعة الجزائرية من الدور التقليدي في توفير المعرفة إلى الـــدور الاستراتيجي في إنتاجها، بالإضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية اللازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات مع ضـــرورة إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة .

ويأتي ذلك نتيجة للدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي والابتكـــار وفي عملية نشر المعرفة عن طريق التدريس والتعليم ونشر نتائج البحوث العلمية حتى تتم الاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ نجد بان الجامعات في الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، تواجه الكثير من التحـــديات والعقبات التي تعيقها عن المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة لأسباب متعددة . وفي جانب التدريس والبحث العلمي فإن مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات تلعب أدواراً جديدة في بناء مجتمع المعرفة وأهمها خدمة المجتمع ودراسة مشاكله والعمل على حلها، وكذلك التفاعل مع المؤسسات الأخرى والشركات في القطاع الخاص والعام وخلق شراكات معها من أجل تبادل المنافع والخبرات وتسويق نتائج البحث العلمي وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في بناء اقتصاد ومجتمع المعرفة.

الهوامش /

ماثيو جيدير، منهجية البحث، تر: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، ص 1.15

-22.المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، ط1، الســـودان، 2001، ص 08

3.مشحوق إبتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قســـنطينة، 2012/2011، ص 104

4.بوعشة محمد: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل.بيروت ،دار الجيل،2000، ص5.

5.بوحوش عمار (2010) . محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفـــة والبحـــث العلمـــي بالجلفة و يمكن متابعة الموضوع على الرابط التالي /

djazairess.com/djelfa/

6.عزيز سامية و باية بوزغاية :المشكلات التي توجه البحث العلمي في الوطن العربي.جامعة ورقلة

univ-ouargla.dz

7.الندوي محسن: أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات. مركز الشرق العربي-للدراسات الحضارية والاستراتيجية-لندن 2013، و يمكن متابعة الموضوع على الرابط التالي. http://www.asharqalarabi.org.uk.

8.عبدالله محمد زلطة:حلقة البحث في الجامعات والمعاهد العليا دار الفكر العربى،2001.

نفس المرجع .عبدالله محمد زلطة ،.9

نفس المرجع .عبدالله محمد زلطة ،.10

11.حسين الطائي محمد عبد : نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الخامس-العدد 10-2012

12.صاطوري الجودي، "البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات"، جامعة تبسة، الجزائر، ص 4 .

الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، "إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي"، جامعة بسكرة، 2005، ص 417 ، بتصرف .

13.لحرش موسى، "ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر"، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 04

14.لحرش موسى، نفس المرجع .

15. نجاة عبو، "معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية"، أعمال المؤتمر الدولي التاسع بالجزائر، 18، 19 أغســـطس، 2015، ص 07

16.د. فلوح احمد: مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي أنموذج، المركز الجامعي غليزان.

*ينظر الى كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم: 11/07/2017 ص63.